نحب سعدي يوسف ولا نحبه

معن البياري

هل وفاة سعدي يوسف مناسبة في الصحافات الثقافية العربية للإتيان فقط على قيمته شاعرا عربيا كبيرا ومجددا، وصاحب تجربة متفرّدة حقا في مجرى الحداثة الشعرية العربية، من دون التذكير بما كان عليه من مواقف كاريكاتيرية وشاذّة، ومدانة بلا تحفظ، في غير شأن سياسي وثقافي عربي، أم أن لكل مقام مقالا؟ نعم، هو شاعر، وحاضر شاعرا منذ نحو 70 عاما، والصحافة الثقافية معنية بأمره هذا، بالذي أحدثه في متن القصيدة العربية الحديثة، بالتأثير الذي أشعله، في طور غير منسي من مسارات تجربته (43 ديوانا شعريا، عدا عن ترجمات عديدة وكتب نثرية وروايتين ومسرحية)، على بعض شعراء السبعينيات، سيما وأن غواية قصيدة التفاصيل النثرية كانت واحدة من صنائع سعدي البديعة. وللحق، استفاضت كتابات نشرت، فور رحيل الشاعر المعروف في لندن، فجر أول أمس الأحد، بتعيين مواقع الإضاءة الخاصة التي اقترحتها قصيدة سعدي يوسف، وجعلته واحدا من كبار الشعراء العرب حقا، خصوصا أنه نجح في أن يكون مقروءا جدا بين شرائح عريضة، بالتوازي مع سير قصيدته في مجرى مختلف وشديد المغايرة مع السائد والمطروق.

كتب غير صديق وزميل عن سعدي يوسف هذا المتحدث عنه في السطور أعلاه، أي الشاعر وحسب، في الصحافة الثقافية ومواقعها أمس، وأظنهم أعطوه حقه في التأشير إلى مكانته شديدة الخصوصية في الشعر العربي، سيما في أطواره الذهبية، إبان قصائده «الجزائرية» مثلا. أما سعدي يوسف الذي سمى نفسه «الشيوعي الأخير»، وأفاض في مديح العربية السعودية، قبل عام، في مقابلة مع صحيفة سعودية، فلم يكن من مشاغل الذين انشغلوا بقصيدته وأطوارها والمؤثرات التي بدت على صلة بها. وفي الوسع تبرير هذا، غير أن إغفاله تماما في الإضاءة على تجربة مثقف عربي، كان الشعر مقامه الأثير، لا أظنه جائزا في عمل الصحافة الثقافية نفسها، ولا يحسن أن يكون متروكا لمعلقي «السوشيال ميديا» والمغردين، السوريين وغيرهم، الساخطين على البؤس الذي ظهر فيه وعليه سعدي يوسف، وتحديدا مع اشتعال ثورات الربيع العربي. وقد كان منتظرا، أو أقله متوقعا، إن لم يكن مطلوبا، من صاحب «جنة المنسيات» أن ينحاز إلى حق الشعوب العربية في التخلص من أنظمة الفساد والاستبداد القائمة بين ظهرانيهم.

تراه اقتساما صحيحا وطبيعيا، أن يتوزع سعدي يوسف، الذي نحبه ويعجبنا، شاعرا حاذقا (صاحب هذه الكلمات من الشغوفين بشعره) على الصحافة الثقافية، عندما تتوسل الرصانة والرزانة، فيما سعدي يوسف الذي لا نحبه ولا يعجبنا مثقفا خيب أملنا (صاحب هذه الكلمات لم يوفره في غير مقالة) متروك شأنه هذا لـ«فيسبوك» و«تويتر». أقول إن هذه قسمة بائسة، وأن سعدي يوسف كان حريصا على الجهر بمواقفه في كل شؤون تخص الأمة، وفي المقدمة تخص بلده العراق، فهو الذي لم يوفر الديكتاتور صدام حسين من شديد النقد واللذم، في غضون سطوة الأخير. ولما كانت معارضات عراقية تهيئ نفسها لتواكب الغزو الذي كان يجري الترتيب له لإسقاط صدام ونظامه، كان صوت سعدي يوسف عاليا في هجا، هؤلاء، وقد سمى مؤتمرهم في لندن، عشية الغزو والاحتلال الأميركيين، «عرس بنات آوى». ولما كنا في سرور معلن من سعدي يوسف ذاك، المناهض للاستبداد في بلده، والرافض احتلال وطنه، فإن حالنا هذا يجيز لنا إعلان بالغ الدهشة والاستنكار مما سقط فيه سعدي يوسف، المثقف العراقي الذي انتسب مبكرا، في شبابه الأول، إلى أفق التحرر عربيا، منذ رفض حلف بغداد، ومشاركته في حفر خنادق في دمشق تحسبا من غزو كانت مهددة به في النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي، أي مما سقط فيه لما كتب ما كتب، أسابيع بعد اشتعال الثورة السورية، فنعت ثوار حمص بأنهم مرتزقة، وجهاديون للدعارة السياسية. ولما كتب إن أمرا بالربيع العربي صدر من دائرة أميركية، واعتبر الشعوب العربية عميلة بمعرفتها أو من دون معرفتها. ولما رثى معمر القذافي، ووصف نفسه مدينا لهذا الرجل برفعة الرأس وانتصاب القامة.. ترى، هل من صلة بين تراجع في شعر سعدي يوسف في السنوات العشر الأخيرة والانحطاط البادي في مواقفه وكتاباته هذه؟

الدواب الإلكتروني

معدوح حمادة

الذباب الإلكتروني مصطلح يعني، كما يقول أحد التعريفات، مجموعة حسابات وهمية مبرمجة على موضوع معين، بغرض التأثير على الرأي العام. بمعنى آخر، هناك من يديرها، ليصل إلى ما يريد. وهذا النشاط، في الغالب، نوع من الاحتيال والغش لهذا الرأي العام، فمن غير المعروف أن قضية عادلة حظيت بتأييد مجموعات الذباب الإلكتروني. ولهذا السبب على الأغلب، تمت تسميته «الذباب»، وليس النحل الإلكتروني مثلا. ويمكن أن نضم إلى هذه الفئة أفرادا يشكل كل منهم ذبابة إلكترونية مستقلة، لا بد أن كلا منا صادف واحدة منها على الأقل، والواحد من هؤلاء ليس بالضرورة أن يكون على علم بأنه ذبابة إلكترونية، ولكن فعله يتطابق ويكمل أفعال أسراب الذباب الإلكتروني، هذا مع مجموعة من أشباهه يقوم بتشتيت الانتباه. على سبيل المثال، تطرح أنت رأيا هو لا يوافقك عليه، مثل أنه لا توجد ديمقراطية في هذا البلد أو ذاك، فيهب هو ليشارعك «هل تعتقد أن هناك ديمقراطية في فرنسا؟ وهل تعتقد أنه لا توجد رشوة وفساد في إنكلترا؟ وهل تصدق أن هناك حرية صحافة في ألمانيا؟». وإلى ما هنالك من أسئلةٍ هدفها تشتيت التركيز عن الموضوع لديك، ولدى من يقرأ ما كتبت.

والذباب الإلكتروني، بشكل عام، مصطلح معروف لدى كثيرين. ولكن هناك فئات أخرى لا بد من التوقف عندها، مثل الجراد الإلكتروني، ولهذا أنواع مختلفة هو الآخر، فهناك من يمكن تسميتهم الكتاب والشعراء الذين ليسوا كتّابا ولا شعراء، وإنما يمكن وصفهم بمؤلفي الهراء، من لديه أدنى درجة من الذوق الأدبي لا يمكن أن يكمل أي نصٍّ كتبوه. ومع ذلك تجد لهم جمهورا بمئات الآلاف يتفاعل معهم بحرارة، مهما بحثت عن تبرير لها، فلن تجد تبريرا منطقيا لذلك. النوع الثاني من الجراد الإلكتروني ذلك الذي يحقق أحلامه النرجسية عبر «فيسبوك»، فينتحل، على سبيل المثال، شخصية يحلم أن يكونها. على سبيل المثال «دكتور»، وهذا اللقب هو حلم كثيرين في مجتمعاتنا المغرمة بالألقاب. وعندما ينتحل صفة دكتور في الفلسفة أو الاقتصاد أو التاريخ فإنك ربما تتحمّل درجيته. أما عندما ينتحل صفة طبيب فقد يؤدي إلى مهازل كارثية، بمعلوماته الخاطئة التي يدلي بها للجمهور، وبوصفاته غير الصحيحة. والأنكى أنك تجد من يصدّقه. وقد شاهدت مرة شخصا يخاطب واحدا من هذه النماذج، قائلا «يا بروف»، وبروف اسم الدلع لبروفيسور. وقد سمى الأستاذ الدكتور في علم النفس، سامر رضوان، في أحد مؤلفاته، هذه الفئة من الجمهور التي تؤمن بالشعور بالعظمة لهذا الجراد الإلكتروني «السماد المعرفي». أما جراديتهم فتتمثل بالقضاء على كل آليات التفكير في العقل البشري، وتجعله في خلاف، وربما في صراع مع التفكير المنطقي، وتجعل منه أسفل درجات التذوق الفني والأدبي، وتجرّده من كل آلياته الجمالية. الجراد الإلكتروني لا بد أن يُواجه بالفضح والتعرية دائما، وبدون أية مجاملة أو بالمقاطعة على أقل تقدير.

أما النوع الثالث من الفئات الإلكترونية، فهو يشبه الذباب الإلكتروني نوعا ما، من حيث الهدف والغاية، ولكن إذا كان الذباب الإلكتروني يريد أن يحرف رأي الشخص عن هدفه، فإن هؤلاء يهاجمون أصحاب الرأي الآخر بمنتهى البذاءة. يكيلون له الشتائم الأقذع، ويتعرّضون لما يعتبر من المحرّمات في مجتمعنا، ويسخرون من رأيه، ومن شكله حتى، ويحاولون الحطّ من شأنه. وفي بعض الأحيان، ربما يحمل كلامهم محتوى تهديديا للشخص. يختلف هؤلاء عن الذباب الإلكتروني بأنهم يهدفون، ليس إلى التأثير على رأيك فقط، بل إلى تدميرك وتدمير رأيك معا، ويتمتعون بحالةٍ من البهيمية والسعار، لا تترك لنا خيارا لنصفهم بغير «الدواب الإلكتروني».

جنوب مهمل وشمال يئن في ليبيا

أبو القاسم علي الربو

تطرّقت نظريات حديثة كثيرة في العلوم السياسية إلى العلاقة بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية لأي دولة، باعتبارها تعكس، وبشكل واضح، طبيعة الحكم، وكذلك مدى الثقة المتبادلة بين الحكومة والشعب (باعتباره أحد أركان الدولة الثلاثة)، علاقة تتحدّد بالطرق التي تسلكها الدول عند تحديدها مهمات جيوشها، فمنها ما اقتصر على المهام التقليدية، المتمثلة في الدفاع عن الدولة ضد التهديدات الخارجية، ومنها من توسّع في مهام الجيش، لتشمل مهامّ تتعلق بالأمن الداخلي، والمهام المدنية، وعلى الرغم من الاختلاف في تحديد مهام الجيوش، وفي العادة، تقرّها وتنظمها الدساتير والتشريعات الوطنية، إلا أن هناك اتفاقا بين هذه النظريات على أن الجيوش يجب أن تمثل الدولة، بغض النظر عن الحكومة ونظام الحكم وطريقة الحكم، وتنأى بنفسها عن أي تجاذبات سياسية، أو صراعات حزبية، وتقتصر مهمتها الرئيسية في حماية الدولة من الاعتداء الخارجي، وحماية الحدود البرّية والبحرية والمجال الجوي للدولة. بالإضافة إلى تدخلها في حالة وقوع كوارث طبيعية، لتمد يد العون والمساعدة للسكان الذين يحتاجون ذلك، بالتعاون مع أجهزة الدولة المختلفة، واشتراكها أحيانا مع أجهزة الشرطة في عملية الحفاظ على الاضطرابات، أو القلاقل التي قد تعرّض أمن الدولة للخطر، مهام جليلة تبعث الشعور بالفخر والاعتزاز لدى المواطن، وتجعله يشعر بالراحة والأمن والأمان والاستقرار، كلما شاهد استعراضا عسكريا لقواته المسلحة، أو تخريج دفعات جديدة لتلتحق بهذه القوات، لأنه على يقين بأن ذلك لن يصبّ إلا في مصلحة الوطن، وحماية حدوده ودرء الخطر الذي قد يواجهه، وبالتالي، ينظر إلى الجيش رمزا للتضحية والشرف، حيث يقدّم أفراده أرواحهم دفاعا عنه وعن ممتلكاته.

في ليبيا، يبدو أن الأمر لا يزال يسير عكس هذا الاتجاه، فلا الجيش دُرّب لينولي الدفاع عن حياض الوطن، وحماية أمنه وسيادته وحدوده، ولا المواطن يشعر بالارتياح عند رؤيته تخريج دفعات عسكرية متلاحقة، في سباق محموم بين شرق البلاد وغربها، فذلك أمرٌ يثير قلقه وتخوفه، لأنه ارتبط عنده بعودة الحرب بين الأطراف المتصارعة، ذلك الهاجس الذي أصبح يسكنه كلما رأى استعراضا عسكريا أو احتفالا بتخريج جنود جدد، حرب يدرك تماما أن وقوعها من جديد يعني أنه من سيدفع فاتورتها، كما دفعها في السابق، فالأطراف التي هدّمت بيته في الخلاطات أو طريق المطار أو قصر بن غشير، أو غيرها من المناطق، وتلك التي زرعت الألغام في ألعاب أطفاله، وفي حجرات منزله، والتي شرّدته وأسرته، ليست قوات أجنبية غازية، بل هي أطراف تدّعي تبعيتها لجيش بلاده (المزعوم)، سواء في الشرق أو الغرب. والأسلحة التي استخدمت في هذه الهجمات، واحرقت الأخضر واليابس، ودمّرت كل ما له علاقة بالحياة في هذا البلد هي من أموال هذا المواطن وخيراته، وهو الذي لم يُحرم منها فقط، بل استخدمت لذلّه وتهجيره، واستعملها كل طرف لجلب مرتزقة من كل صوب، بعضها ظاهر للعلن، وكثير منها خفي.

آلاف الدفعات من الجنود والضباط تم تخريجهم، سواء في بنغازي التي لم يكتف خليفة حفتر بالسيطرة على الجوانب العسكرية فيها، بل استخدم أيضا هؤلاء الخرّيجين في إحكام سيطرته على كل مناحي الحياة المدنية فيها، بالإضافة إلى تكليفهم باعتقال كل من تسوّل له نفسه انتقاد «المشير» أو أبنائه أو باقي المقرّبين منه. وفي الغرب الليبي، الأمور على المنوال نفسه، حيث أصبح الجيش هناك يتعامل بأسلوب ردة الفعل، فكلما خرّج حفتر دفعة، أصرّ المسؤولون في المنطقة الغربية على تخريج ما يناظرها، مجاولين بذلك دحض الاتهامات التي تُوجّه إليهم بوقوفهم ضد قيام الجيش والشرطة، وارتمائهم في أحضان المليشيات، ويظل القاسم المشترك بين الطرفين تبخّر هذه الأعداد بمجرّد تخرّجها، إذ يختفي الجميع، ولا يبقى لهم أثرٌ إلا في كشوفات المرتبات، أو ميزانيات الإعاشة.

لن يجد متتبع تخريج هذه الدفعات، شرقا وغربا، صعوبة في إدراك حقيقة أن هذه الدفعات لا تختلف عن «الوجبات السريعة»، فهي تُعد على عجل، ومضرّتها أكثر من نفعها، فإعدادها، ومدة تدريبها، والإمكانات المتاحة لمراكز التدريب المسؤولة عن تخريجها ليست كافية حتى لمجرّد التدريب على الضبط والربط، والإعداد البدني والنفسي الذي يميز العسكري عن غيره. ويتضح ذلك جليا في بنية هؤلاء الخرّيجين وقيافتهم ونظامهم عند استعراضهم، وذلك متوقع، حين يتم التركيز على العدد، وسرعة التخرّج، لضمان الحصول على نصيب معتبر من الميزانية التي لا يزال اعتمادها عصيا على الحكومة، فقد فشلت كل محاولاتها (حتى كتابة هذا المقال) في اعتمادها وتمريرها من مجلس النواب، بل تفيد تقارير كثيرة بأن أحد أهم الأسباب الرئيسية لعدم الموافقة عليها عدم تضمين مسلّحي حفتر في إدارة الحسابات العسكرية، لضمان صرف رواتبهم، تلك الرواتب المطلوبة لجنود وضباط لا يعرف عددهم أو تخصصاتهم أو رتبهم سوى حفتر، أو «الراسخون في العلم» من المحيطين به. أعداد مجهولة وبيانات غائبة في الغرب الليبي أيضا، فلا يزال عدد المسلحين والعسكريين والضباط، وحجم الإنفاق على المؤسسة العسكرية، من الأسرار التي ليس من السهل معرفتها، إذ قُسّمت المنطقة الغربية إلى مناطق عسكرية دُار بوساطة ضباط كلّفتهم حكومة فائز السراج التي اعتمدت على بند الطوارئ في الصرف عليهم بسخاء، ما أدّى إلى المبالغة في كشوفات أعداد هؤلاء الجنود، والذي انعكس، أخيرا، في المبالغ التي طالبت بها رئاسة أركان «المنطقة الغربية» ديونا مستحقة مقابل خدمات الإعاشة والتموين، والتي وصلت إلى مائة مليون دينار خلال بضعة أشهر.

> لن يجد متتبع تخريج الدفعات العسكرية، شرقا وغربا، صعوبة في إدراك حقيقة أنها لا تختلف عن «الوجبات السريعة»

دفعات متعاقبة، وترقيات «استثنائية» لضباط من دون أعمال أو واجبات حتى «عادية»، وأعداد أخرى اكتفت من الجيش بزيّه المموّه، لتمارس به سلطتها وسطوتها واستفزازها للمواطن داخل المدن، وتركزت معظمها في بنغازي وطرابلس وبعض المدن الساحلية، في تجاهل كامل للجنوب الليبي الذي يبدو أن حرارة طقسه التي لا تُطاق، ورماله المتحرّكة، وبعده عن البحر، وصعوبة تضاريسه، جعلته خارج حساباتهم، ليتحوّل إلى مسرح لنشاط العصابات الإجرامية والتنظيمات الإرهابية، ومنفذ لعصابات التهريب والاتجار بالبشر، في الوقت الذي انشغل الجيش (المزعوم) بمفاوضات شاقة من أجل فتح الطريق الساحلي بين مصراتة وسرت، وإزالة الألغام التي زرعها كل طرف لإعاقة تقدّم الطرف الآخر.

ونتيجة هذا الإهمال، شهدت مدينة سبها في الجنوب الليبي، الأسبوع الماضي، تفجير بوابة أمنية، أودت بحياة رئيس فرع جهاز البحث الجنائي، إبراهيم عبد النبي، وضابط آخر، وأصيب بعض حراسات بوابة مفرق أبناء المازق. وقد تبنّى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) التفجير، ودانه على استحياء بعض قادة «الجيش» الذين نسوا أو تناسوا أن تأمين تلك المنطقة وغيرها من ضمن مسؤولياتهم، وأن ارتداء الأنواط والنياشين العسكرية وبدلات التشريف، وحضور الاستعراضات العسكرية، والحرص على الظهور في المنصّات الرئيسية، لا يمكن أن يحافظ على حدود، أو ينتصر على عدو، أو يحمي وطنا.

لم يكن التفجير الأول، وإذا استمرت الأوضاع كما هي، لن يكون الأخير، فهذه المجموعات الإرهابية وغيرها وجدت، في الوضع الأمني الهش، وغياب الدولة الكامل، والإهمال الكامل للجنوب الليبي من كل الحكومات المتعاقبة، المناخ المناسب لتمارس هوايتها المفضلة في القتل والتفجير، وبكل أريحية، مكونة شبكات تمتد بين دول الساحل والصحراء، مهدّدة المنطقة بكاملها، وليس ليبيا فقط.

هل يكون هذا التفجير سببا في إدراك الجميع الخطر الذي تشكله هذه المجموعات الإرهابية، والتي تستهدف استقرار البلاد؟ خطر لا يمكن مواجهته إلا بتضافر الجهود وتوحيدها، أم أن ردة الفعل ستكون كسابقتها، تبادل اتهامات، ومحاولة لاستغلال هذه المآسي لتحقيق مآرب سياسية ضيقة، وهل ستهتم المؤسسة العسكرية بحماية كل تراب الوطن، أم أن اهتمامها سيكون منصبّا على الشرق والغرب، أما الجنوب فله رب يحميه؟

(كاتب ليبي)

كاريكاتير — عماد حجاج

هل الدفاع عن الكوارث صيانة للإسلام؟

مهنا الحبيل

ليس الدفاع العاطفي عن زبائل التاريخ السياسي للمسلمين صيانة للدين، بل فتنة للجيل الجديد، كما جرى من قبل حين الافتراقات المذهبية التي صنعها النفوذ السياسي، منذ البغي على الإمام علي، وإشعار الملاعنة له في منابر بني أمية، ومنذ حملة الاعتقالات والقمع التي قام بها الأمويون والعباسيون، وتتابعت في ممالك إسلامية إلا من رحم ربك، وكان زهرتهم عمر بن عبد العزيز. بل إن الأئمة الأربعة كانوا ضحايا ذلك البغي الذي أسّس على العصبية، والانحراف السياسي، حتى جُلد مالك في حديث لا طلاق لمستكره، وكان يعني به أن لا بيعة سياسية لمستكره، وظل يردّدها والعباسيون يطوفون به لإذلاله في المدينة. أما أبو حنيفة النعمان فكان يدعم الثورة المسلحة التي كانت تسعى إلى إيقاف اختطاف الشورى، وحرية اختيار المسلمين قيادتهم السياسية، فضلا عن غيره من أئمة أهل السنة الأكثر ثورية.

هذا كله يعني أن حجم الخلل، بما فيه نزعة الحقد على الخليفة عثمان، ومذبحه على مصحفه، كان حقيقة في تاريخ المسلمين السياسي، لا يمكن أن يقال إنها أخبار فتنة عارضة، بل كانت فتنة باقية ممتدّة آثارها مسيطرة على حتى اليوم، فقد استُخدمت فكرة التوريث في كل العهود، بناء على هذا الانحراف، وهذا لا يعني أن كل من حكم بالتوريث كان سيئاً، فمعاوية بن يزيد كان عدلاً عظيما، ورأى السلف تنازله خطأ لكونه أتاح للعصبية الأموية أن تعود إلى بغيها، مع أن مقصده كان أن يردّ الأمر إلى اختيار الأمة، كما أشار في خطبة اعتزاله. كما أن هذا التوريث يُقدّر بثقافة اليوم في حدود ما صلح حاله من عدالة سياسية، أو من خلال المصلحة المدنية، وليس من خلال الثورات المسلحة بالضرورة، فهذا سبقٌ يعود إلى العصبية الاجتماعية، ثم ما طرأ من انقسام بين المسلمين، بما فيه موجة التوظيف السياسي ضد مذاهب متعدّدة، واستخدامها في دعم شريعة التوريث قديم جداً، بنيت عليه اليوم توظيفات الفقهاء السياسية. بل إن النبي، صلى الله عليه وسلم، حذّر من نشوء انفجار العصبيات فيما وقع بين الأوس والخزرج، وفيما وقع بين المهاجرين والأنصار، وهو بين أظهرهم. وهذا يعني أن القرآن بلاغ لله للعالمين، هو اختبار للمسلمين أيضاً، في فعلهم السياسي، فحين ينقُضون مبادئ العدالة السياسية والاجتماعية يرتدّ عليهم هذا البغي بينهم، فيمن مارس البغي ومن دعمه ومن روّج انحرافه عن الإسلام.

وهنا يعود السؤال مجدّداً: أي حكم شرعي يطالب به بعض الإسلاميين، هل هو ذلك الإرث من قرون البغي التي أسقطت حق الإنسان، مسلماً أو غير مسلم؟ وهذا لا يعني إسقاط آثار الرسالة في حياة المسلمين، ومصلحة الشعوب في القيم الإيمانية سلوكاً وأخلاقاً وتشريعاً، ولكن الأزمة في الإصرار على هيكلة الفقه السياسي اليوم من خلال البناء على إرث البغي وفقهائه.

في المقابل، منظومة الدولة المدنية هي الأقرب إلى تحقيق المعيار الثابت، وبالذات الحق السياسي والدستوري والغريب أن فقه هذا الأمر كان حاضراً عند كل شخصيات الإصلاح التي آمنت بالجامعة الإسلامية، من العرب والترك وحتى آسيا الهندية. ولذلك أيّد بعضهم فكرة الحكومة الدستورية لالتحاد والترقي بعد انقلاب 1908، بعد أن جهد أولئك الإصلاحيون في دعوة السلطان ورجاله إلى التقدّم للإصلاح، قبل أن ينكشف لديهم الوجه الآخر من تطوّر التتريك العنيف، ولعبة الاتحاديين مع الأمم، على حساب أقاليم العالم الإسلامي.

> منظومة الدولة المدنية هي الأقرب إلى تحقيق المعيار الثابت

ويُلاحظ هنا أن هذا الانقلاب نفذه قادة الدولة العثمانية ذاتها التي كان بعضهم يبطش بأقاليم العرب وغيرها، كجمال باشا السفاح. وهنا نجدّد ممن يدافع عن تلك القيادات في جرائمها، بحكم أن عهدها كان تحت السلطة العثمانية قبل العزل، ثم يعتبر ما جرى منهم في عزل السلطان عبد الحميد جريمة التاريخ الكبرى. وما يهم هنا حجم جهل بعض الإسلاميين بتاريخ الدولة العثمانية، واعتبار عهدها تشريعياً يجب العودة إليه.

(كاتب عربي)

الاستبداد والفساد صنوان... سورية مثالاً

عبد الباسط سيدا

من بين ما يميز المجتمعات الديمقراطية عن تلك الاستبدادية النظرة إلى الحكم، وحدود التصرّف في الثروات العامة، والموارد المالية الخاصة بالدولة، فبينما تدرك القوى التي تشكل الحكومة، بعد فوزها في الانتخابات النزيهة، وفق القواعد المتفق عليها في النظام الديمقراطي المتبع، أن وظيفتها لا تتجاوز حدود إدارة الدولة والمجتمع، وتأمين احتياجاتهما عبر تقديم الخدمات للمواطنين، وفتح الآفاق أمامهم، ومعالجة المشكلات الموجودة؛ واستشفاف ملامح المشكلات المستقبلية، وماهية الخطط الاستراتيجية الرامية إلى الحدّ من تأثيراتها، وتجاوزها نحو فضاءات أوسع، تضمن الرعاية الصحية الجيدة، والتعليم المتطوّر، وفرص العمل المنتج لجميع المواطنين من دون أي تمييز أو استثناء.

هذا في الأنظمة الديمقراطية. أما القوى التي تسلطت على الحكم والمجتمع بالقوّة والإكراه، بمختلف الأشكال، في الأنظمة الاستبدادية، فهي ترى أن من حقها التصرّف، وبصلاحيات كاملة، بموارد الدولة والمجتمع، وكأنها ملكٌ خاص للزمرة الحاكمة، ومن دون أي التزام بتأمين حاجات المجتمع، أو تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين. وهذه الظاهرة مستفحلةٌ في الأنظمة الجمهورية العربية في منطقتنا أكثر من الأنظمة الملكية.

وربما لهذا الأمر تفسيراته، فالأنظمة الملكية والأميرية في منطقة الخليج اعتمدت نظاماً وراثياً محدّد القواعد، ارتكز على العصبية الأهلية وتقاليده وقواعده، الأمر الذي حقّق للأنظمة والمجتمعات المعنية قسطاً ملحوظاً من الاستقرار، حتى في مرحلة ما قبل الفورة النفطية التي جاءت لتمكّن هذه الأنظمة من تأمين الحاجات الأساسية للمواطنين؛ بل وتحقيق إنجازات كبرى في ميادين العمران والتجارة والاستثمارات المستقبلية. ولكن هذا لا ينفي وجود ثغرات وتباينات حول قضايا وتوجهات عديدة في الدول المعنية، خصوصا على صعيد حقوق المرأة ودورها الفاعل المطلوب في الدولة والمجتمع، مع ضرورة الإشارة هنا إلى بداياتٍ مشجّعة.

ولعله من المناسب أن تتم المقارنة في هذا المجال بين مستويات المعيشة ومستوى التطور العمراني، وفاعلية المؤسسات الصحية والتعليمية والبحث العلمي في الدول الخليجية والدول ذات النظام الجمهوري، التي كانت، وما زالت تمتلك من الثروات النفطية التي كانت، وما زالت، تُنفق على نزوات المتحكّمين ومغامراتهم وفسادهم. ويُشار هنا بصورة خاصة إلى ليبيا والعراق. أما النظامان الملكيان في كل من الأردن والمغرب اللذين افتقرا إلى إمكانات الدول الخليجية، وغناها، في الوقت ذاته، من مشكلاتٍ داخلية وإقليمية، فقد التزما بالاستحقاقات والانتخابات الشكلية الملكية الدستورية التي فتحت المجال أمام العمل السياسي المقيد، وشهدا بصورة عامة، الأمر الذي انعكس إيجاباً على استقرار الدولتين، وأدّى إلى عدم تعرّضهما للهزّات العميقة التي تعرّضت لها جميع الأنظمة العربية الجمهورية. ولا يُقال هنا إن الأوضاع مثالية في الملكتين، ولا يُلقى الستار على جملة المشكلات الأساسية التي تعاني منها الدول العربية ذات النظام الملكي؛ وإنما ما يرادُ بيانه أن الأوضاع في تلك الدول، على الرغم من كل النواقص والسلبيات، تظلّ أفضل بكثير من الأوضاع التي عاشتها، وتعيشها، الأنظمة العربية الجمهورية العسكرية «الثورية» التي اتخذ معظمها من الأيديولوجيا القومية، وشعار تحرير فلسطين والوحدة العربية، ومواجهة الإمبريالية والصهيونية والرجعية، غطاءً لها للتغطية على استبدادها وفسادها على مدى عقود أنهكت المجتمعات، وحوّلت الدول إلى كياناتٍ عائمة، توجّهها أمزجة الحكام؛ وتتحدّد ملامحها ووظائفها استناداً إلى الصراعات الداخلية بين أجنحة الحكم ومراكز السلطة.

> لن يعط النظام الجيد السوريّ الشاب الأمل، ولم يوفر له الشروط المطلوبة ليمارس دوره في بناء وطنه

ولعل المثال السوري في هذا الميدان هو الأوضح على صعيد ما ألحقه النظام العسكري المستبد الذي تلحف بالأيديولوجيا القومية - الاشتراكية، لـ «يشرعن» سطوته وسيطرته على مفاصل الدولة والمجتمع السوريين. تلك السيطرة التي امتدّت، بفعل الأجهزة الأمنية المعقدة المتشابكة، إلى الحياة الخاصة للأسر والأفراد، وتحكّمت بأرزاق الناس، وسدّت عليهم جميع منافذ حرية التعبير، وحوّلت العمل السياسي خارج نطاق حزب البعث إلى مجرّد استطالة شكلية، مهمتها الإيحاء بوجود تعدّدية سياسية، قولها حافظ الأسد ضمن «الجبهة الوطنية التقدمية» عام 1972. أما من اعترض، فكان مصيره التهميش والتغييب و«الشبطنة».

لقد تعامل حافظ الأسد مع الدولة السورية كأنها من ممتلكاته الشخصية. أعطى لنفسه كامل الحق في التصرّف بمقدّراتها، وهندسة هيئاتها ومؤسساتها. ووضع الواجهات التزيينية التي كانت توحي بانطباعاتٍ زائفةً مفادها بأن هناك عملية تقسيم للسلطة بين المؤسسات؛ وذلك بعد أن تمكّن من إزاحة سائر المنافسين ضمن الدائرة الضيقة في الزمرة الحاكمة التي كانت قد سيطرت على البلاد في انقلاب 1963؛ الذي سوّقته سلطات حزب البعث تحت اسم «ثورة 8 آذار»، وكانت، في واقع الحال، وبالاً على سورية والسوريين، وما زال الشعب السوري يدفع ضريبة مآلاتها.

لم يقتصر دور حافظ الأسد في التأسيس لسلطة الاستبداد في سورية اعتماداً على الأجهزة الأمنية التي تمكّنت من التحكّم بالحزب والدولة والمجتمع، وحوّلت المنظمات الشعبية إلى مجرّد امتداد للسلطة. كما تحكّمت بالاستفتاءات والانتخابات الشكلية التي قرّر الأسد تنظيمها لتكون دعايةً مضللة تروج كاذبها تعكس توجه النظام الديمقراطي. وإنما أسّس الأسد للفساد الشمولي الذي لم يقتصر على المسؤولين الكبار، بل اتسع نطاقه، ليشمل غالبية الموظفين العاملين لدى الدولة الأمنية. ولم يقتصر الفساد على الوظائف المدنية، بل شمل الجيش الأجهزة الأمنية. وتجلى ذلك بصورة خاصة في الرشاوي والسرقات والتهريب وتجارة الممنوعات؛ حتى بات الفساد من سمات «الثقافة العامة الأسدية»، لم يسلم منها إلا من التزم ضميره، وظل محافظاً على كرامته، على الرغم من جميع الصعوبات. ثار السوريون قبل أكثر من عشر سنوات على النظام الذي لم يعط الجيل السوري الشاب الأمل، ولم يوفر له الشروط المطلوبة ليمارس دوره في بناء وطنه، ونهضة مجتمعه. وفي البداية، كانت المطالبات بالإصلاح كما نتذكّر جميعاً، وكانت الدعوة إلى محاسبة الفاسدين، وضمان الحريات بإلغاء قانون الطوارئ، وإلغاء المادة الثامنة في الدستور التي كانت تقضي بأن حزب البعث هو قائد الدولة والمجتمع قبل الانتخابات. ولكن النظام عوضاً عن أن يتعامل مع الموقف بحكمة ووطنية ومسؤولية، لجأ إلى سلاحه القديم - الجديد، ترويع السوريين بالقمع والاعتقال والقتل.

وبناء على ما تقدّم، المشكلة المستعصية التي تعاني منها مجتمعات منطقتنا لا تتمثّل في الاستبداد وحده، بل في الاستبداد المتحالف المتداخل المتفاعل عضويا مع الفساد، ولا مخرج من دون الخلاص من الاثنين، خصوصا أقة الفساد؛ فبلجهما تزول الأسباب التي تدفع المستبد إلى التمسّك بالسلطة حتى الرمق الأخير، حتى ولو أدّى به إلى فتح البلاد أمام كل الجيوش والمليشيات كما هو حاصل اليوم في سورية، حيث مناطق النفوذ التي تتحكّم بها قوى إقليمية ودولية ومليشيات محلية ووافدة؛ مناطق تتوجه نحو أن تتحوّل إلى مقاطعاتٍ منفصلة، حتى ولو لم يعلن عن التقسيم بصورة فعلية. ومع ذلك يصرّ رأس النظام على إعادة تدوير نفسه. فالأهم بالنسبة إليه البقاء في المشهد، بغض النظر عن التكاليف الكارثية.

(كاتب ورئيس سابق للمجلس الوطني السوري)

منظمة التحرير... نوستالجيا فلسطينية

عيسى الشعيبي

يبدو أن هرم الأولويات الفلسطينية أخذ ينقلب على رأسه، بقوة دفع المعركة أخيرا، وأن سلم الأولويات الوطنية دخل في طور التبدّل الحثيث، في هذه المرحلة التي تلت هبّة القدس والعدوان الوحشي على غزّة، حيث شرعت حركة حماس، الممثلة بمشاعر الغلبة، والحسّ برجحان كفة الميزان الداخلي، جرّاء انتصارها المعنوي الباهر، تُقدّم مسألة إعادة بناء منظمة التحرير على أي مسألةٍ أخرى مدرجةٍ على جدول الأعمال الراهن، بما في ذلك إعادة إعمار قطاع غزّة المدمّر.

وأحسب أن «حماس» المنتشية بإنجازها أخيرا، وهي نشوة لها ما يبرّرها، قد وجدت أن سبيل الخروج من عزلتها المديدة في القطاع المحاصر، وبسط يدها على الضفة الغربية، بات مستحقّا وممكناً، بفعل سوء أداء خصمها السياسي في أثناء المعركة، وبزخم موجة تأييد شعبي عارمة، مكّنت الحركة الإسلامية من مدّ ساقيها بعد فرصةٍ طويلة، وأخذ زمام المبادرة، في لحظةٍ مواتية، لتغيير التوازنات السياسية داخل البيت الفلسطيني. عثرت «حماس» على ضالّتها المنشودة لنيل حصتها العادلة من المؤسّسة الشرعية، وتكريس نفسها قطباً معترفاً به عبر آلية منظمة التحرير، الممثّل الشرعي الوحيد، والمرجعية السياسية الجامعة التي نالت، سابقاً، تعظيم سلام كبير، واستقرّت عميقاً في الوجدان العام، فيما لم تتشغل الحركة المجاهدة كثيراً بمبنى السلطة الوطنية التي تم رجمها بكل التهم اللاذعة، وجرى تشخيصها نبتا شيطانيا لاتفاق أوسلو المأكول المذموم.

غير أن حركة حماس التي لم تعترف بمنظمة التحرير حتى الأمس القريب، وهجتها قياماً قعوداً طول الخط، جاءت متأخرة كثيرا إلى الحفل، ومستعجلةً، في الوقت ذاته، لقطف ثمرة تحسب أنها شهية، أتت مسكونةً بنوستالجيا فلسطينية طاغية تجاه الممثل الشرعي الوحيد، أي بذهنيةٍ قوامها آلية دفاع ذات

أعداءُ النظام السوري: كلُّ شبر بندر

عبير نصر

لم يتوانَ النظامُ السوري الذي يدّعي العلمانية عن توظيفِ مفهومِ الخصوصيةِ الدينية والقومية لمصلحة طموحاته الشمولية. وتعزّزت شخصنةُ الدولة بعد اللجوء إلى حلولٍ أمنيةٍ للحفاظِ على مكتسباتِ «الثورة التصحيحية»، ما عرّضه للوقوع في معضلاتٍ تاريخية عدّة، لعلّ أبرزها انفجارُ العامل المذهبي في انتفاضة الأخوان المسلمين عام 1977، لتطلّ الطائفيةُ البغيضة متسلّلة من انتعاشها في لبنان الذي كان يدخل عامه الثاني في الحرب. بالإضافة إلى قضيةِ الشعب الكردي واللعبِ على وترِ حساسيةِ كيانه المهمّش. بناء عليه، تشكلتْ حالةُ استعصاءٍ وطنية، كانت لا بدّ ستجرّ البلادَ إلى مصيرٍ مجهولٍ اتضحتْ ملامحه الكارثية بعد 2011، عندما انقلب السحرُ على الساحر على نحوٍ متوقع بطبيعةِ الحال.

وتفيدنا إطلالةٌ سريعةٌ على الدول الغربية التي تعتمد في دساتيرها مبدأ العلمانية بأنها دول حافظتْ على حيادها تجاه الأديان، من دون العداء لها أو محاربتها. أما في سورية فقد أثبتتِ الأحداثُ أنّ النظامَ الذي بقي أسيرَ العقليات المتخلّفة والعصبيات الضيقة لم يتوانَ عن ضربِ المؤسسات الدينية وقمعِ رجالها، عندما كانتْ تشكّل تهديداً له، واستفزازه لها في أحيانٍ كثيرة، فكان فتيانُ «البعث» وفتياته يسيّرونَ دورياتٍ في دمشق ومدن أخرى في لباسٍ عسكري، ويتعرّضون للنساء اللاتي يرتدين الحجاب. والنظام، من حيث لا يدري، قدّم وقوداً لأعدائه، السلفيين خصوصا، في 25 إبريل/ نيسان 1967 عندما نشرتْ مجلةُ «جيش الشعب»، الرسمية الصادرة عن الجيش السوري، مقالاً بعنوان «وسائلُ خلق الإنسان العربي الجديد»، دعا فيه إلى التخلص من التقاليد البالية التي تعوق التقدم، ومنها قيم الله والدين، والإقطاعية، والرأسمالية، والاستعمار وكنسها إلى متحفِ التاريخ.

وعندما تولّى الأسدُ الأب السلطةَ، سعى جاهداً إلى إضعافِ جماعة الإخوان المسلمين، فصدر قرارٌ بحظرها في 1974، بعدما اعتبرت الجماعة حكمَ البعث الأقلوي إهانة للذات الإلهية، وإنّ القضاءَ عليه تكليفٌ شرعي للمسلمين. وفي 1979، انشقتْ مجموعةُ «الطليعة المقاتلة» عن الجماعة، لتخوضَ عملاً مسلحاً ضدّ النظام، فقتلت 83 ضابطاً سوريا من الطائفة العلوية في مدرسةِ المدفعية العسكرية في حلب. إثر هذه الأحداث، صدر القانون رقم 49 لعام 1980 الذي حظر جماعة الإخوان، وعاقب كلّ من يثبُت انتماؤه لها بالإعدام. واستمرّ العنفُ بين الجانبين، حتى شنّ النظامُ حملةً لسحقِ «الطليعة المقاتلة» بعمليةٍ عسكرية كبرى، استهدفت مدينة حماة في فبراير/ شباط 1982، قُتل فيها ما بين عشرة آلاف و25 ألفاً من سكانها. بعدها غابتِ الجماعةُ عن الحياةِ السياسية، ونُفي قادتها وكثيرون من أعضائها الناجين إلى المهجر.

وحتى أواخر السبعينات، لم تكنْ حركةُ الإخوان تبلّغ من القوّة حدّاً تهدّد النظام السوري، بينما كان حزبُ البعث يحقق صعوداً غير مسبوق، وخصوصا في أوساط السنّة منذ الخمسينات، ما أغضب «الإخوان» وصعّد عداءهم، فلم يخلُ أسبوعٌ من دون التلاسن أو التشابك بالأيدي بين شباب «البعث» والجماعة. وتدريجياً، انتقل التنظيمُ من ثقافةٍ سياسيةٍ قائمةٍ على جمودِ التسلسل الهرمي، وسريّةِ العمل تحت الأرض، والتشاحن الداخلي إلى إطارٍ أكثر انفتاحاً، يوفّر فرصاً للسياسيين الشّباب المحافظين ليكونوا قادةً يمكنهم استقطاب الجيل الجديد وإشراكه. وبعد اندلاع الثورة السورية قامتِ الجماعةُ بمحاولاتٍ متكرّرة لربط روايتها عن محاولتها إطاحة النظام في العام 1980 بالأزمة السورية الراهنة. ونجاحها في مثل هذا الربط يمنح عمقاً تاريخياً لبعض المتمرّدين الحاليين الذين ربما يكون آباؤهم أو أقاربهم قد قضوا في سجون النظام قبل ثلاثين سنة، فانضمّوا إلى التنظيم، للانتقام مما حصل في حماة وأماكن أخرى. في وقتٍ أعلن فيه المراقب العام للجماعة مشاركة «الإخوان» بالثورة بفاعليةٍ، مشدّداً على استمرارِ الاحتجاجات حتى إسقاط النظام.

في سياق موازٍ، وفي ظلّ حكم يبشّر بالاشتراكيةِ والقوميّة العربية، كان متوقعاً أن تطفو المسألةُ الكردية على السطح، فـ«البعث» الذي سهّل صعودَ الأقليات الدينية لم يكن يثق بالأكراد ونياتهم، بعد شيوع أنّ بعضَ قياداتهم كانت تتلقى العونَ من إسرائيل منذ نهاية خمسينيات القرن الماضي. ففي 1963، انطلقت نداءاتٌ لإنقاذِ منطقة الجزيرة من «المؤامرةِ الكردية» لإقامةِ إسرائيل ثانية في شمال سورية، وشارك الجيشُ السوري في معارك ضدهم في الموصل، وكانت سوريةُ الدولةَ العربية الوحيدة التي عارضتْ إعلانَ وقف إطلاق النار بين الجيش العراقي والمليشيات الكردية في 1964 و1966. كما أعدّت السلطاتُ السورية عام 1962 إحصاءً سكانياً في محافظة الحسكة، لمكافحة «الخطر الكردي» المزعوم، نجم عنه تجريد 120 ألف كردي من جنسيتهم، بحجّة أنهم ليسوا سوريين «أصليين»، إنما دخلوا البلادَ بطريقةٍ غير شرعية من تركيا والعراق.

> خلال حكم الأسدين، قُدّر للسوريين أن يكونوا مطيّةَ حكم شمولي مستبدّ، حزَم الوطنَ وحشره في قمقمٍ معتم

وفي 1973، سعى نظامُ «البعث» إلى إرساء حزامٍ عربي على طول الحدود التركية. ونتيجة ذلك، خسر آلافُ الأكراد منازلهم وأملاكهم، وحرموا من الاستفادةِ من الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي. في هذا الوقت، طالبت الأحزابُ الكردية بالسماح بتداولِ اللغة الكردية، وإعادةِ الجنسيةِ لمئات آلاف من الأكراد السوريين المجرّدين منها، لكن نظام الأسدين لم يلبّ أيّاً من هذه المطالب، بل زجّ آلافا منهم بالسجون واتهمهم بالانفصالية. ولم يُسمح لهم بالاحتفال بعيدهم القومي «النوروز» بعدما أُصدر المرسوم رقم 104 لعام 1988، والذي يقضي باعتبار 21 مارس/ آذار من كلّ عام عيداً رسمياً للأم في البلاد، تعطل فيه الدوائر الحكومية، نتيجة غياب الأكراد عن دوائر الدولة والجامعات والمدارس.

وخلال حكم الأسدين، قُدّر للسوريين أن يكونوا مطيّةَ حكمٍ شمولي مستبدّ، حزم الوطنَ وحشره في قمقمٍ أسود معتم، ليغصّ بأبناء حولهم القمع والقهر إلى ألدّ الأعداء. وبينما راح العالمُ يتطور نحو الرقي والرفاهية، كان النظامُ السوري يربّي أعداءه كلّ شبر بندر، عبر أدواتِ الاستبداد والمواقف الإقصائية، احتكر خلالها مساحةَ الشأنِ العام والعمل السياسي، مُسيَّجاً بجيشٍ عقائدي تبنّى أيديولوجية «القائد المعبود» التي حلّت تدريجياً مكانَ ولائه للوطن وحقوق المواطنة.

(كاتبة سورية)

عن معضلات الجسم السياسي الفلسطيني

حيّان جابر

أثارت العريضة المطالبة بإقالة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية وحركة فتح، محمود عباس، أو استقالته، جدلا واسعا، بين الإدانة والتقليل من جدواها، كما نالت الحملة الوطنية لإعادة بناء منظمة التحرير نصيبها من النقد والتقليل أيضا، على خلفية حصرها في دمقرطة مؤسسات المنظمة، الأمر الذي يتطلب تدقيقا قليلا في بعض الحيثيات والتفاصيل التي قد تساهم في تحديد مسار حل مشكلات مجمل الجسم السياسي الفلسطيني ومعضلاته أولاً، وفي الاتفاق على الخطوات الضرورية ثانيا.

من حيث المبدأ، لا يمكن المساواة بين بيان مطلبي محدّد يسلط الضوء على دور رأس هرم الجسم السياسي الفلسطيني الرسمي بمحمود عباس، ونقد منطلقات حملة معلنة ذات هدف وسبيل واضح. فالأول مجرّد تعبير عن رأي جماعي يمثل الموقعين عليه، من دون حصره بهم فقط، وبالتالي هو غير ملزم سياسيا وشعبيا، ولن يطيح رأس الهرم الرسمي، مع التأكيد على أهمية هذا الموقف الجماعي، فالغضب من أداء عباس وتصريحاته وسلوكياته قد بلغ ذروته في الأسابيع الماضية، ما يتطلّب الصراخ بالحد الأدنى، فكما يقول المثل؛ قد بلغ السيل الزبى. إذ لم يكتف القائم بمنصب رئاسة الجسم السياسي باستغلال منصبه لحجب أموال الشعب الفلسطيني عن معارضيه، وإطلاق يد أجهزته الأمنية على معارضيه في مناطق وجودها كما جرت العادة في السنوات الماضية، بل كانت تصريحاته ومواقفه في أثناء هبة (أو انتفاضة) كل فلسطين منفصلة عن الواقع الفلسطيني، وكأنه رئيسُ لكوكب آخر.

على صعيد آخر، الحملة الهادفة إلى إعادة بناء منظمة التحرير شأن آخر تماما، فهي تستدعي المشاركة الشعبية بهدف الضغط على الجسم السياسي الفلسطيني، من أجل تحقيق هدفها المنشود، من خلال إقراره بالخطوات التي اقترحتها، وهنا مكمن الاختلاف المقلق معها. فالطريق التي تتبناها الحملة من أجل تحقيق هدفها إشكالية، بل وقد يصح وصفها بالخادعة، فظاهرها جميل وبراق على عكس نتائجه التي لن تفضي إلى أي تغيير حقيقي. وبالتالي، سوف ينتهي طريقها إلى الوضع الحالي ذاته، نعم ذاته من دون أي تعديل يذكر سوى تغيير الآليات فقط. وذلك مردّه تجاهل الحملة ثلاثة عوامل محوريه ومتوازية الأهمية ومتساوية الأولوية في أي عملية تغيير حقيقية، يتمثل الأول في تحديد أي منظمة تحرير نريد، بمعنى هل نريد إعادة بناء منظمة تابعة لسلطة وظيفية، أم تلك التي كان يفترض بها قيادة حركة التحرّر الوطني، وتعبر عنه في برنامجها وخطابها ومؤسساتها وآلياتها. وعليه، لا بد من رفض كل التعديلات التي مسّت الحقوق الوطنية والرواية التاريخية والميثاق الوطني، وفي مقدمتها البرنامج المرحلي. يتمثل العامل الثاني في إفراغ العملية الديمقراطية من جوهرها المؤسس، المتمثل في تهيئة بيئة ديمقراطية تسبق الممارسة الانتخابية الشكلية، فحصر دمقرطة المؤسسة، أي مؤسسة كانت، في العملية الانتخابية مجرّد تغيير شكلي لا يقدّم ولا يؤخّر، وثمة مئات التجارب الانتخابية العبثية، ربما جديدها مهزلة الانتخابات الرئاسية السورية. وعليه، المطلوب الآن، خطوة أولى في هذا المجال، حل مجمل مؤسسات المنظمة، وتشكيل قيادة مؤقتة منزوعة الصلاحيات السياسية، ذات مهام إدارية وخدمية فقط، في مقدمتها تهيئة البيئة والمناخ الديمقراطي وإدارتها في جميع الساحات الفلسطينية، لفترة طويلة نسبيا، قد تصل، وأرجح أن تصل، إلى قرابة العامين. تضمن حرية تشكيل ونشاط الأحزاب والقوى السياسية والنقابية والجمعيات، وتضع معايير واضحة، تنهي احتكار المال، وضمن عدالة توزيعه اجتماعيا وسياسيا. كما نحتاج إدارة شفافة تسهل محاسبتها ومحاكمتها، مترافقة مع سهولة الحصول على المعلومات الخاصة بالمنظمة ومؤسساتها وهياكلها الخاصة، والمتعاملة معها، بما في ذلك جميع مكونات الجسم السياسي والمدني الفلسطيني، فضلا عن وضع قيود ومعايير صارمة للحد من سطوة المال السياسي، وسطوة توظيفه المصلحي، سواء من حيث اعتباره مدخلا لتدخلات القوى الخارجية، أو على اعتباره من أشكال شراء الذمم والأصوات الانتخابية. وأخيرا، يكمن العامل الثالث في إعادة بناء علاقات المنظمة، انطلاقا من طبيعتها ذاتها، فهي تمثل حركة تحرّر وطني، أي تقود نضال الشعب الفلسطيني أينما كان. وبالتالي، هي منظمة شعبية أولا وأخيرا، تستمد قوتها ومكانتها من شعبها، لا من المؤسّسات الإقليمية والدولية. وبالتالي، يجب أن تعكس علاقاتها الخارجية طبيعتها التحرّرية والشعبية، كجزء من مجمل حركات التحرّر الإقليمية والعربية. وبالتالي، لا بد من تحريرها من قيود النظام الرسمي العربي، واستعاضتها بعلاقاتٍ متينةٍ مع الحركات الشعبية التحرّرية والتقدمية الإقليمية والعربية والدولية.

> لا يتعارض توقيع العرائض مع خط مسار حل معضلات الجسم السياسي الفلسطيني ومشكلاته، إن وضعناها في مكانها الطبيعي

في النهاية، لا يتعارض توقيع العرائض مع خط مسار حل معضلات الجسم السياسي الفلسطيني ومشكلاته، إن وضعناها في مكانها الطبيعي من دون مبالغاتٍ لا داعي لها. كما لا بد اليوم من طرح رؤيةٍ متكاملةٍ وجذريةٍ تستمد قوتها من هبة (أو انتفاضة) كل فلسطين، حتى لو كان ذلك معقدا قليلا وصعبا، فكما تمكّن الشارع الفلسطيني من إيجاد مقاومته الشعبية داخل كل فلسطين، سيتمكّن كذلك من بناء هياكله التنظيمية والسياسية المعبرة عنه، ومنها سوف ينجح في بناء أو إعادة بناء هياكله التمثيلية كذلك، وهو ما نأمل حدوثه قريبا.

(كاتب فلسطيني)

حرب الدرونز والوجود الأميركي في العراق

فارس الخطاب

بدأت الطائرات المسيرة (الدرونز)، التي باتت تستخدمها بشكل متزايد المليشيات العراقية المطالبة برحيل القوات الأميركية من العراق، تشكل عقدةً أمنية وعسكرية، تحاول كل من الحكومة العراقية والولايات المتحدة إيجاد وسائل ناجعة للتعامل معها. ومع بدء حملة المطالبة بإخراج هذه القوات في بداية العام 2020، على خلفية قصف طائرات أميركية موكب القائد الإيراني، قاسم سليماني، وزعيم حزب الله العراقي، أبو مهدي المهندس، فإن فصائل مسلحة في العراق نفذت نحو 300 هجوم على المصالح الأميركية هناك، كالقواعد الجوية ومحيط السفارة الأميركية ومطارات بغداد وأربيل وغيرها، مستخدمة وسائل عدة، شملت الصواريخ والعبوات الناسفة، ثم الطائرات المسيّرة التي باتت تمثل مصدر قلق وخوف حقيقي من التعرّض للأهداف بدقة أكبر، انتقاماً لمقتل القائدين، وضغطاً على القوات الأميركية لمغادرة العراق. حرب الدرونز التي أجبرت القيادات الأميركية، الميدانية والمركزية، على إبداء قلقها وتغيير أساليبها في التعامل مع المليشيا العراقية، ووصف اعتماد هذه المليشيات على هذا الأسلوب بأنه «بغير قواعد اللعبة»، تطرح جملة من التساؤلات والاحتمالات لمآلات زيادة وتيرة التعرّض للأهداف الأميركية، وصعوبة الكشف عن حركة الهجوم بها وتوقيتاته، كما يصعب أيضاً التكهن بالأجيال التي ستستخدمها هذه المليشيا لزيادة الضغط على واشنطن.

تقول المصادر الأميركية إن طائرات «الدرونز» المستخدمة في قصف قواعدها إيرانية الصنع، وذات استخدام عسكري، وتشكل خطراً فعلياً أكبر من الصواريخ والهاونات، بسبب دقتها والقدرة على التحكم بمسارها وأهدافها، ثم صعوبة كشفها بالرادارات في أحايين كثيرة، لكن واشنطن، في الوقت نفسه، لم تلق مسؤولية ذلك على إيران بشكل مباشر.

تتحدّث الولايات المتحدة عن قدرات عسكرية دفاعية وهجومية وتكنولوجية هائلة في قواعدها في العراق، وعن حقها «في الرد»، لكن من يخطط ويدرب ويجهز بعض المليشيا العراقية يعرف أن برنامجه في موضوع «الدرونز» يعتمد على تصور عسكري، تمت تجربته في مناطق أخرى من الإقليم، وأن هذا التصور يعني أن الزيادة في استخدام هذه الطائرات المسيرة وبأجيال عدة تمثل البديل عن حرب العصابات التي تستخدم ضد الجيوش النظامية الكبيرة في العدد والقدرات التعبوية والتسليحية.

وهنا لابد للجانب الأميركي، وبدرجات أقل البريطاني، أن يضعا نصب أعينهما تجربة اليمن، وحجم التأثير في المعادلة العسكرية بين قوات «التحالف العربي» بقيادة السعودية، بكل ما تملكه من ترسانة أسلحة جوية وبرّية وبحرية بالغة التأثير، وجماعة صغيرة ومحدودة التسلح، الحوثيين، والتي قلبت تقديرات الحرب، من حيث التخطيط العسكري لها والزمن المتوقع لإنجاز النصر فيها، إلى مصدر قلق وتخوف، ليس فقط للمملكة وحلفائها، بل أيضا للمنظومة الاقتصادية العالم، لاعتماد الحوثيين على «حرب عصابات الدرونز»؛ حيث باتت طائراته المسيرة تجوب سماء مدن وأهداف كثيرة تبعد مئات الكيلومترات عن صنعاء، لتصيب أهدافها بدقة كبيرة، ولتكلف الطرف المستهدف ملايين الدولارات، قيمة الصواريخ المعترضة لهذه الطائرات التي لا تزيد كلفتها على مئات من الدولارات.

أمام الولايات المتحدة طريق واحد فيما يبدو لمعالجة أوضاعها في العراق وهذا الخطر الجديد، هو إنجاح المفاوضات النووية مع إيران التي تتهمها واشنطن بأنها وراء بعض المليشيا العراقية، سواء من حيث التسليح والتجهيز أو من حيث البناء العقائدي للحرب. ولعل ما يتسرب من مفاوضات الجانبين على هامش المفاوضات النووية يشير إلى مطالبة الجانب الأميركي بتحييد إيران في موضوع المليشيا العراقية في مقابل إغراءات اقتصادية و«استراتيجية» جديدة في المنطقة، بضمنها الملف الإسرائيلي – الفلسطيني. العراق، بحسب مراقبين، مقبل على فترة عصيبة، قد تجعل الأمور تفلت من عقالها، وتخلط الأوراق بشكل يدفع فيه الشعب العراقي تضحياتٍ كبيرةً تفوق ما قدمه خلال الـ 18 عاماً الماضية، إلا إذا نجحت الإدارة الأميركية في كبح جماح من يتدخل في الشأن العراقي، وبوسائل دبلوماسية، تجعل من موضوع إقحام المليشيا الموالية لها في الشأن الأمني والعسكري السيادي للعراق أمراً محظوراً، مع التركيز على إنجاح تجربة الانتخابات العراقية المقبلة، ومنع حالات التزوير والتهديد واستخدام المال السياسي لكسب أصوات الناخبين، وهي مسألة مشكوك في القدرة على تحقيقها إلى درجة كبيرة.

> العراق، بحسب مراقبين، مقبل على فترة عصيبة، قد تجعل الأمور تفلت من عقالها، وتخلط الأوراق

المخرج الحقيقي لكل هذه الأزمات والفوضى المرتبطة بالاستخدام المباح للأسلحة، بكل أنواعها خارج نطاق سلطة الدولة، يكمن في حكومة عراقية قوية يحترمها الشعب، ثم يدعمها المجتمعان، الإقليمي والدولي، لاجتثاث الخارجين عن القانون تحت أي عنوانٍ كان، وإعادة هيبة الدولة وقدرتها على تطوير أمنها، اقتصادها، نظم الحياة في مجتمعها، وعلاقاتها مع الآخرين.

(كاتب عراقي في لندن)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads